المحور الثامن

المجتمع المدني

المحور الثامن

المجتمع المدني

أ.م.د.خالد حنتوش ساجت(*)

8 ـ 1: تمهيد

تعرف الأمم المتحدة المجتمع المدني بأنه: (القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال. ويتكون من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية). وتقر الأمم المتحدة بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من تعزيز مثل المنظمة ودعم عملها..

وقد قدمت الأمم المتحدة نظام منظمات المجتمع المدني المتكامل (ICSO) وطورته، لتسهيل التفاعلات بين تلك المنظمات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية DESA، ويوفر النظام تسجيلا عبر الإنترنت للملفات العامة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك العنوان وجهات الاتصال والأنشطة والمشاركة في الاجتماعات، بما يسهل إجراءات التقديم للحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي COSOC)). ويساعد المنظمات غير الحكومية المعتمدة في تقديم تقارير كل أربع سنوات وفي تعيين ممثلين لدى الأمم المتحدة، ولديها ما يزيد على الـ(24000) منظمة وشبكة منظمات للمجتمع المدني، مسجلة لديها من جميع بلدان العالم وفق الشروط التي تضعها الأمم المتحدة لتسجيل منظمات المجتمع المدني.

ويعرف المجتمع المدني إجمالا بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، أي ان المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة «بالمفهوم السياسي» ولا تستهدف أرباح اقتصادية، وتسهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية، فالمجتمع المدني عبارة عن «مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأفراد والدولة، وهدفها تقديم خدمات للمواطنين أو تحقيق مصالحهم أو ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة»، ولعل من أهم مقومات تلك المؤسسات الأهلية أنها تقوم على الفعل الإرادي الحر التطوعي وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة وأنها تتواجد في شكل منظمات ويوجد بها تنوع في الاتجاهات والتيارات المختلفة.

(*) جامعة بغداد ـ كلية الاداب وعضو هيأة أمناء جمعية الأمل العراقية.

ان الحديث عن المجتمع المدني في العراق ذو شجون، ولا يمكننا ان نلم بكل جوانبه في هذه الأوراق القليلة، فقد عاش العراق مدة طويلة من تاريخه خال من أي بناء لمنظمات المجتمع المدني في ظل الحكم القمعي الذي جعل المجتمع العراقي يرزح تحت حكم دكتاتورية القرية وحكم العسكر، ولم تتح فرصة لأي مجتمع مدني في العراق. وبعد زوال ذلك الحكم ومجيء سلطة الاحتلال الأمريكي الى العراق عام 2003 بدأت صفحة جديدة بولادة مجتمع مدني في العراق في ظل التحولات الديمقراطية التي حصلت خلال الـ 18 سنة الماضية، تم على اثرها تشريع قانون المنظمات غير الحكومية ذي رقم 12 لسنة 2010 بعد ان مر برحلة طويلة من تشريعات سبقته وتأسست على اثره هيأة مستقلة لتسجيل هذه المنظمات مرتبطة بمجلس الوزراء كأعلى سلطة تنفيذية في العراق.

وهناك حقيقة تقول انه لا يمكن لاي ديمقراطية في العالم ان تستمر بدون وجود مجتمع مدني، وكما يقول ألان تورين (إن الديمقراطية تفترض وجود مجتمع مدني له بنية قوية، يرتبط بمجتمع سياسي متكامل كلاهما مستقل بقدر الإمكان عن الدولة باعتبارها السلطة التي تعمل باسم الأمة).

تنطلق دراستنا الحالية من مجموعة تساؤلات، لعل أهمها:

ما هي نشاطات المجتمع المدني في العراق؟

وسنركز هنا على الاستعراض الإجمالي للإجابة عن هذا التساؤل، لأننا نعاني في هذا الاتجاه من مشكلة التوثيق التي تفتقر لها الكثير من منظمات المجتمع المدني، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بمجلس الوزراء والتي تقوم بتسجيل المنظمات، لكن موقعها يفتقر لتوثيق عمل المنظمات المسجلة لديها إلا ما ندر، وذلك لاسباب عديدة لعل أهمها ان القانون لا يطلب منها ارسال كل نشاطاتها لدائرة المنظمات او لعل كل منظمة تقوم بنشر نشاطها بطرقها الخاصة، وهنا نقف امام ازمة أخرى اذ يفتقر الموقع الى قوائم بأسماء المنظمات المسجلة او وسائل التواصل معها وهذه احدى المشكلات التي يواجهها الباحث في هذا الاتجاه، وربما هي احدى الفجوات التي يطالب المجتمع المدني بردمها، فالتوثيق والتواصل والنشر الإعلامي واحدة من اهم الآليات التي على المجتمع المدني الانتباه لها والذي تعاني منه منظماتنا المدنية في العراق

كيف تعامل المجتمع المدني مع الازمات الكثيرة والمتلاحقة وأخرها ازمة كورونا؟

وفي هذه النقطة استطعنا ان نجد الكثير من البيانات والتقارير والتي أغنت البحث في هذا الاتجاه، وذلك بسبب حداثة الازمة وكونها لازالت فاعلة ومستمرة بالضغط على كل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي، لذا سنتطرق لها بشيء من التوسع ومن وجهة نظر المجتمع المدني.

كيف استجاب المجتمع المدني لمبادرة الامانة العامة لمجلس الوزراء، (المبادرات الخاصة).

أطلق مجلس الوزراء مبادرة (العطاء ـ عراقي) والتي تمخض عنها الكثير من العمل المدني من اجل مواجهة جائحة كورونا، وقد بادرت دائرة المنظمات غير الحكومية الى توثيق وتسجيل الجهد المدني الكبير في هذا الاتجاه وأصدرت (13) تقريرا للمدة من آذار 2020 لغاية شباط2021 وقد استفاد الباحث في تقديم خلاصة لهذه الحملة، من خلال التساؤلات الآتية:

ما هي اجندة العام الجديد 2021، ما هي استحقاقات العام الجديد والمستقبل القريب، ما الذي يجب ان نعمل عليه لضمان استمرار العمل المدني في العراق؟

كيف ستكون الآفاق المستقبلية للمجتمع المدني والتحديات والفرص التي سيكون عليه التعامل معها في هذا العام 2021 والاعوام اللاحقة؟. وهو المحور الأهم والذي سيتم التطرق اليه على شكل نقاط وملخصات البعض منها باختصار وبعضها الآخر بتوسع مثل ازمة التمويل وأزمة الدفاع عن حقوق المدافعين الذين يتعرضون للمضايقات او الإخفاء القسري والذي يشكل تحديا كبيرا للمجتمع العراقي والمدني والحكومة العراقية.

كيف تعامل واستجاب المجتمع المدني لازمة كورونا COVID 19

الوضع في العراق، في مرحلة ما قبل كوفيد 19، كان يعاني من وضع اقتصادي وسياسي وأمني صعب، جاء بعد الحرب على الإرهاب، ومن ثم انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة، وانطلاق التظاهرات في انحاء مختلفة من العراق، احتجاجا على ما يراه من سياسات اقتصادية ومحاصصة طائفية وحزبية ضيقة، وقمع للحريات العامة، مع استشراء الفساد، ومع هبوط اسعار النفط عالميا اصبح الوضع اكثر صعوبة، ومع ضعف الاداء الاداري للدولة وضعف استجابتها للازمات، وعدم وجود خطط وبرامجها لمعالجتها، ضاعف من تداعيات الجائحة والاستجابة لها.

في دولة مثل العراق، تعتمد على بيع النفط بشكل اساسي لتمويل الموازنة العامة للدولة، فأن اي انخفاض في اسعار النفط سيؤثر سلبا وبشكل كبير في اقتصاد الدولة وتدخلاتها المطلوبة لمساعدة المجتمع، كما ان إيرادات الكمارك قليلة او ضعيفة قياسا لحجم الاستيراد الكبير بسبب الفساد وسيطرة مجموعات عشائرية وعسكرية وحزبية على المنافذ لتمويل نشاطاتها ومجموعاتها المسلحة وغير المسلحة، فضلا عن ضعف البنية الصناعية او انعدامها تقريبا، ماعدا بعض المشاريع الصغيرة التي تشغل اعدادا قليلة من العراقيين باستثناء بعض معامل الاسمنت الحكومية وغيرها القليل. وتوقف هذه الكثير من عمليات البناء واصحاب المهن والمحلات الصغيرة وتجارة التجزئة كمحلات التسوق الكبيرة التي لعبت دورا مهما في استيعاب عدد كبير من العاملين وبمجالات شتى وتضرر قطاع السياحة الذي هو اساسا ضعيف الا انه في بعض المدن كالمدن الدينية واقليم كردستان فأنه مصدر مهم لعدد كبير من العوائل في هذه المناطق.

كما ظهر مرض الكورونا او (كوفيد 19) في العراق، في ظروف صعبة يمر بها البلد، فبعد مرحلة الحرب ضد داعش والتي استنزفت الكثير من موارد الدولة، فهناك الاضطرابات السياسية واستقالة السيد حكومة عادل عبد المهدي على اثر التظاهرات التي عمت عدد من المحافظات العراقية، وخاصة في الوسط والجنوب. والسخط الشعبي الواسع مع توقف كبير للانشطة التجارية في بغداد والاماكن المهمة التجارية في المحافظات التي شملتها التظاهرات.

اعتمد هذا التقرير في كتابته على مراجعة مكتبية للبيانات والتقارير الصادرة من جهات رسمية وغير رسمية، اضافة الى مقابلات ولقاءات اجريت خلال الاشهر السبعة الماضية وبضمنها لقاءات مخصصة لهذا التقرير، ومع الرصد الذي المهتم بدور المجتمع المدني وتأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق والمنطقة.

8 ـ 2: التأثير على الفئات الضعيفة والنساء

لاشك ان التأثير الاكبر للاجراءات التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة تفشي فيروس كورونا، كان على الفئات الضعيفة والمهمشة التي تعمل خارج دوائر الدولة والتي تعيش على دخلها اليومي، فقد ازداد الفقر بين هذه المجموعات، واضطرت الى التجمع والتظاهر ضد سياسة الحكومة التي رأوها عاجزة عن تأمين الامن الغذائي لها، وبعض العوائل وضعت امام خيارين اما الالتزام بتعليمات الوقاية او الموت جوعا، ولذلك لم يصمد حظر التجوال والالتزام بالتعليمات الصحية في المناطق الفقيرة او التي في غالبها من اصحاب الدخل اليومي والتي هي بالاساس تعاني من الفقر، وهو ما فاقم المشكلة الصحية في هذه المناطق وزاد من معاناتها.

إن عدد كبير من النساء الارامل والمسؤولات عن الايتام وعن العوائل التي تعيلها فقدن مصادر رزقهن اليومي، بسبب الاغلاق ومنع الحركة، مما اضطرهن الى رفض اجراءات الاغلاق والعودة للعمل وان كان في مجالات اخرى استلزم منهن توفير كمية أكبر من المواد الغذائية او الخضروات والفواكه ومواد التعقيم والصحة او المواد التي تحتاجها العوائل اثناء حظر التجوال، وزاد كثيرا من معاناتهن. كما تسبب الاغلاق والحظر في الكثير من حالات العنف الاسري المتزايدة اصلا قبل الجائحة.

وجرت عادات وتقاليد العوائل والمجتمع قبل الجائحة بالسماح للشباب والرجال بالحركة خارج البيوت لفترات طويلة من اليوم، لكن بعد الحظر ومع وجود الرجال داخل البيوت ازدادت المشاكل والعنف الاسري على النساء والاطفال في الكثير من البيوت، فكيف بالذين يقبعون في بيوت صغيرة ومزدحمة. كما ان عددا كثيرا من النساء لم يستطعن الحصول على مبالغ النفقة التي اقرتها لها المحاكم، بسبب توقف الحياة الاقتصادية، واصبحن ايضا عرضة للجوع والحرمان اكثر، على الرغم من ضعف او قلة هذه المبالغ المخصصة لهؤلاء النساء واطفالهن.

وأكدت التقارير الاعلامية والرسمية على تفاقم انتشار ظاهرة العنف الاسري، وازداد قساوة وتنوعت اساليب القسوة بطرق غير مألوفة. وبحسب استبيان لدائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان فأن 94% من الحوادث المبلغ عنها في بعض المحافظات، هي حوادث عنف اسري، و98% منها هي حوادث اعتداء شملت النساء، كما ان حالات كثيرة شملت منع النساء والفتيات من البقاء في الحجر الصحي في المستشفيات بسبب العادات والتقاليد، وهناك من يعزي ازدياد حالات العنف الاسري الى الغضب الذي تملك البعض لفقدانهم وظائفهم او مصادر رزقهم، واصبحوا يصبون غضبهم على النساء والاطفال لانهم الفئات الاكثر ضعفا. وهناك تقارير مقلقة من وزارة الداخلية العراقية بشأن ازدياد حالات العنف الاسري خلال فترة كورونا، على الرغم من ان الرأي السائد من ان هذه الحوادث المسجلة لا تشكل الا عددا قليلا او قليلا جدا قياسا للحوادث الحقيقية بسب العادات والتقاليد التي تمنع النساء والاطفال من التبليغ عن العنف امام المحاكم او الجهات المعنية الاخرى.

ومع ازدياد هذه الحالات، وضعف القانون العراقي بمعالجتها، دفع الكثير من المنظمات من زيادة حملاتها الاعلامية والمباشرة للضغط على الحكومة ومجلس النواب لسن قانون العنف الاسري، وهو ما حصل بعد ازدياد حملات الضغط، بعد ان تشكلت لجنة برلمانية حكومية مشتركة، وأسهمت وكالات الامم المتحدة وممثلة الامين العام للامم المتحدة بهذه الحملة اضافة الى المنظمات الاجنبية وحتى السفارات العاملة في العراق، إذ عملت

رئاسة الجمهورية على ارسال مسودة قانون الحماية من العنف الاسري، بعد ان اجرت بعض الحوارات والنقاشات مع ممثلي المجتمع المدني، ويمكن اعتبار المسودة جيدة بحسب بعض الناشطين والناشطات، والامر نفسه مع رئاسة الوزراء، إذ أرسلت مسودة اخرى للقانون ليست بعيدة كثيرا عن مضمون الاولى، ويجري العمل بالتنسيق مع لجنة المرأة والاسرة والطفل في مجلس النواب للعمل المشترك للتحشيد لدفع المسودة للقراءة الاولى على الرغم من وجود معارضة سياسية ونيابية وحزبية غير واسعة لها. ومازالت المنظمات وحتى المجموعات التطوعية تعمل بجد عبر الطرق المختلفة للضغط على مجلس النواب لقراءة القانون ومن ثم تمريره، وجرت لقاءات مع رئيس المجلس ونوابه ورئيس الجمهورية وجهات وزارية أخرى للدفع باتجاه سن القانون سريعا.

8 ـ 3: الشراكات مع المجتمع المدني

لم تكن هناك شراكات حقيقية تشاورية مع المجتمع المدني لكيفية التعامل مع الجائحة، الا ان هناك حالات قليلة من التنسيق والإشراك لممثلي بعض المنظمات وفي بعض المحافظات، الا ان دور تلك المنظمات كان كبيرا وفاعلا في التعامل مع الحالة بصفة فردية.

وبحسب تقرير دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، فأن اكثر من 800 منظمة شاركت في حملات تقديم الخدمات والاحتياجات للمواطنين المحتاجين في كل المحافظات العراقية، وبحسب تقرير الدائرة الذي اعتمدت فيه على التقارير المرسلة اليها من المنظمات لغاية نهاية شهر تموز(يوليو)، فأن اربعة ملايين مواطن استفاد من هذه المساعدات المقدمة من المنظمات، وهناك اعداد غير قليلة من المنظمات لم ترسل تقاريرها للدائرة والبعض لم يرسل التقارير كاملة، وهناك مساعدات ارسلت خلال الاشهر اللاحقة لم ترصد، وكانت انواع المساعدات مختلفة ويمكن ذكر بعضها:

- سلات غذائية وصحية متنوعة.
- مبالغ مبالية لاصحاب الدخل المحدود الذين توقفت اعمالهم.
- دفع مبالغ للايجارات وحتى اجور الكهرباء من المولدات الاهلية.
- فواتير ادوية، وبعضها شراء ادوية للمحتاجين وتقديمها اليهم.
- توفير علاجات مختلفة للمصابين بالمرض وصلت الى معدات الاوكسجين وقياسه في الجسم وكمامات وكفوف طبية وحتى خدمات استشارية مباشرة او عبر الموبايل او صفحات التواصل الاجتماعي.
- التوعية الصحية في الشوارع واماكن التجمع بشكل مباشر او عبر مواقع التواصل الاجتماعي والبوسترات والملصقات وغيرها.

هذه النشاطات والمساعدات للمنظمات دفعت رئيس مجلس الوزراء لتقديم شكر لهذه المنظمات التي ارسلت تقاريرها، وتم الاعلان عنه رسميا في أحد اجتماعات مجلس الوزراء، وأعلن عنه رسميا ايضا عبر وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية.

في الغالب لم تطلب المؤسسات الرسمية الشراكة الحقيقية مع المنظمات المدنية، الا انها كانت تطلب منها الدعم لتقوم بمهامها بشكل أفضل، وهذا ما قامت به عدد من المنظمات من تقديم معدات وادوات للمستشفيات والمراكز الصحية كقناني الاوكسجين وادوات الوقاية الاخرى وحتى بعض اجهزة العناية المركزية.

8 ـ 4: دور المؤسسة الدينية في الاستجابة لكوفيد 19

اللافت هنا ان المرجعية الدينية في العراق (لا سيما في النجف الأشرف وعبر ممثليها في العتبات الحسينية والعباسية وغيرها)، قدمت مساعدات وادوار مختلفة، فقد أقدمت على بناء مراكز صحية او مراكز عزل للمصابين بالمرض وصلت الى حوالي عشرة في مناطق مختلفة، اضافة الى تقديم الدعم للمنظمات القريبة منها، وكان هذا الدعم بملايين الدولارات، وشجعت ايضا تجار القطاع الخاص وخاصة المواد الغذائية لتقديم المساعدات للمحتاجين، وهو ما اقدم عليه هؤلاء التجار عبر تقديم الاف الاطنان من المواد الغذائية للمحتاجين عبر المنظمات القريبة منهم او الذين يثقون بها.

كما ان دعما غير قليل قدمته مرجعية النجف الأشرف للمؤسسات الصحية الرسمية من اجهزة ومستلزمات طبية متنوعة، ولا شك انها أسهمت في التخفيف من تداعياتها على بعض من المواطنين ودعمت المؤسسة الصحية، وهناك دور اقل الا انه غير قليل من قبل المؤسسات الدينية الاخرى في التعامل مع تداعيات الجائحة. إذ فتحت بعض المؤسسات الدينية ومراقد العلماء أبوابها لاستقبال عدد كبير من المصابين وتقديم الخدمات لهم لمدة غير قصيرة.

ونستطيع القول ان بعض من الثقة تم بناؤه، نظرا لهذه التجربة بين المنظمات والمجموعات التطوعية مع القطاع الخاص (شركات وتجار مختلفي الاختصاصات..) وحتى بعض الموظفين الحكوميين، وهو ما قام به اساتذة جامعة الانبار وبعض موظفيها واخرين من الدوائر الرسمية بتقديم تبرع مالي لمبادرات طوعية، قامت على أثرها بتوزيع هذه المساعدات على المحتاجين وبشكل شفاف مما أثر ايجابا على هذه العلاقة، والتي انتقلت الى بعض المحافظات والجامعات الاخرى.

كما ان بعض المسؤولين او السياسيين البارزين شاركوا في هذه الحملات، فقام بعضهم بإنشاء مراكز للعزل الصحي، يمكن اعتبارها دعاية، الا انها كانت ذات تأثير ايجابي على المواطنين، خاصة ان عددا منها بنيت في مدن غير مدنهم.

8 ـ 5: البيئة القانونية لعمل المجتمع المدني ومدى تكيفها مع الاستجابة لكوفيد 19

يمكن السماح بحسب القوانين العراقية، وبضمنها قانون المنظمات غير الحكومية العراقية، بعمل هذه المنظمات بطريقة جيدة، فهناك بعض المبادرات من بعض الجهات الرسمية، وليس سياسة رسمية واضحة ومعلنة تساعد المنظمات بالعمل ضمن هذه الظروف، فقد حصلت بعض المنظمات على استثناءات للحركة ضمن وضع حظر التجوال اذا كان شاملا او جزئيا وحسب علاقاتها وجهودها، كما ان وجود حساب مصرفي للمنظمات شجع بعض الشركات والتجار في التبرع عبر تحويل المبالغ الى حساب المنظمات، الا ان ضعف التعامل المصرفي بشكل واسع في العراق، والاعتماد على حفظ الاموال في البيوت، عقد من جمع التبرعات من البعض الذين يقدمون تبرعات بمبالغ قليلة، مما اضطر موظفي المنظمات والمتطوعين للتحرك في ظل ظروف الاغلاق العام على البعض لجمع التبرعات، وهذا ما شكل عبئا اضافيا وماليا عليهم. كما ان بعض النقاط الامنية التي نصبتها الحكومة ووزارة الداخلية لم تتفهم هذا الدور للمنظمات والمتطوعين بالتحرك لتقديم الخدمات والمساعدات،

فقامت باعتقال وتوقيف البعض منهم في ظروف غير جيدة، مما استدعى بعض المؤثرين للتدخل لصالح هؤلاء واخلاء سبيلهم. وفي الوقت نفسه فأن العمل الايجابي للمنظمات والمجموعات التطوعية شجع بعض المسؤولين لتسهيل تحركهم ضمن المناطق التي يعملون وحتى خارجها احيانا.

اعتمدت بعض المجموعات المدنية، على وسائل التواصل الاجتماعي بجمع التبرعات وتقديم الخدمات، فهناك سهولة عامة في الحصول على خدمات الانترنيت في ظل هذا الوضع، ولم تزداد كلفته عن السابق، فالكثير من النشاطات تمت عبره، كما ان بعض الدروس التعليمية للطلبة قدمت من قبل بعض المجموعات او الاشخاص لمساعدة الطلبة على التواصل والتعليم عن بعد، الا ان عدم توفر الحاسبات عند بعضهم ساهم في عدم وصول المعلومات والتعليم بطريقة اكثر وضوحا، لانه تمت عن طريق جهاز الموبايل.

8 ـ 6: التواصل مع المانحين ودورهم

كانت استجابة غالبية المانحين متأخرة، وقسم منم وجدوا صعوبة في التعامل مع الجائحة في بلدانهم، الا اننا نستطيع القول ان هناك البعض قدم مساعدات وان كانت متأخرة لدعم القطاع الصحي تحديدا، وحصل تلكؤ عند الغالبية لاعادة ترتيب اهتماماتهم او تحويل برامجهم الى برامج تدعم التعامل مع الجائحة، وغادر الغالبية من العاملين الاجانب الى بلدانهم. واستطاع بعض المانحين تحويل بعض النشاطات والمشاريع الى دعم العوائل المحتاجة او الدعم الصحي، وان اخذت وقتا اطول من الطبيعي، وقسما منها بسبب الدوام الجزئي. لقد كان التعامل مع هذه الوضع جديدا على الجميع، والتزمت المنظمات والجهات المانحة بالإجراءات بشكل صارم، مما عقد عليها تغيير اسلوب عملها، وان تكون أكثر مرونة في اجراء التغييرات. وايضا في الكثير من الحالات، اصبحت الجهات المانحة تطلب ان تضع المنظمات مبالغ محددة لكيفية التعامل مع هذا الوضع وخاصة رصد مبالغ للمعقمات وغيرها من المستلزمات او التعامل الالكتروني الحديث، او وضع خطط بديلة. وسجلت بعض الصعوبات منها ان بعض الجهات المانحة طلبت وضع مشروع، ومشروع موازي له لكيفية التعامل مع الوضع في حال استمرارها، وهذا يعني ضغطا اخرا لوضع مشروعين وميزانيتين لكل مشروع لاحق.

وغيرت بعض وكالات الامم المتحدة بعض برامجها، ولو بشكل متأخر للتعامل مع الوضع، ماعدا منظمة الصحة العالمية WHO التي قدمت دعما للحكومة العراقية عبر وزارة الصحة، فضلا عن التوعية والمساعدة في ادارة الازمة، كما انها قدمت دعما للمنظمات المعنية بمجال الصحة للتوعية بمضار الجائحة وكيفية الوقاية منها والتعامل معها، ولاشك أن هذا الدور كان غير فاعل، اما بقية الوكالات فتأخرت في الاستجابة ولم تضع مشاريع تتجاوب وتنسجم مع المشاكل الاخرى، علما أنها واجهت صعوبة كبيرة في تنفيذ برامجها المعتادة، ومع ذلك قدمت دعما لبعض المنظمات والجهات من قبيل تأهيل مراكز صحية او مستشفيات كبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP او دعم العوائل المحتاجة، ودعم مبادرات التوعية، وهو ما قامت به وكالات اليونسيف وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والهجرة الدولية وصندوق الامم المتحدة للسكان بشكل رئيس، اضافة لدعم تقني من اليونسكو لوزارة التعليم العالي.

كما ذكر اعلاه، فأن الوضع الناجم عن كوفيد 19 كان طارئا وجديدا على جميع المانحين والفاعلين، ولم

يتوقعوا استمراره لمدة طويلة، إذ ان البرامج كان يعاد التخطيط لها مرات عديدة ومن فترة لاخرى، والتنسيق بين المانحين الدول النامية والعراق من ضمنها لم يكن جيدا، والاستجابة لها كانت في الغالب فوضوية ومتأخرة، كما انه حتى التعامل الالكتروني مع الوضع اخذ وقتا طويلا للتعامل معه بطريقة جيدة واحترافية، فقد استغرق وقتا كي تعقد اجتماعات الكترونية متواصلة، كما ان حجم المشكلة كان كبيرا جعل من غالبية الجهات المانحة تركز على احتياجاتها المحلية، واخذت وقتا للاستجابة، ولم تكن هناك خطة للطواريء او تجارب جيدة بالامكان الاستفادة منها في اماكن اخرى.

8 ـ 7: الشفافية

في العادة، هناك ضعف كبير في الشفافية من قبل المانحين ووكالات الامم المتحدة وحتى المنظمات الاجنبية امام الجمهور العام وخاصة في المبالغ واوجه صرفها، بل كان يتم الإعلان وعبر المواقع الالكترونية لهذه الوكالات والمنظمات الاجنبية عن النشاطات والفعاليات التي تنظمها مباشرة او عبر شريكها التنفيذي، كما ان تصميم البرامج بشكل عام لم يتم بطريقة تشاركية وخاصة اثناء عملها مع المنظمات المحلية، الا انها تستجيب بحسب امكانياتها للاحتياجات التي تقدمها لها الحكومة العراقية، وتتم ايضا عبر التشاور او الاجتماعات لتسهيل حصول الحكومة او مؤسساتها لهذه الاحتياجات، بحسب المبالغ والبرامج المرصودة او المتوفرة او التي ربما تعمل على التحشيد لتوفيرها من الجهات المانحة.

وهناك ظاهرة ايجابية عملت عليها بعض المنظمات والمجموعات التطوعية من انها تقدم كشفا بالاموال والتبرعات التي حصلت عليها واوجه صرفها والجهات المستفيدة منها لكل من قدم تبرعا ماديا او عينيا، وهذا ما شجع الكثير من الداعمين وخاصة من قبل التجار وشركات القطاع الخاص على تقديم دعم اخر، واحيانا على العمل مع الشركات بشكل مشترك لتقديم الدعم للاحتياجات، وحتى ان بعض الشركات استعانت بشبكة العلاقات والمعلومات والمتطوعين التي تملكها هذه المنظمات لمساعدتها لتقديم المساعدات بشكل مباشر للمحتاجين، وهذا ايضا عزز الثقة بين الاطراف المختلفة.

استطاعت العديد من المنظمات تحقيق التعامل الالكتروني مع جمهورها ومستفيديها، عبر برامج التوعية لمواجهة الجائحة، وفي حملات الدعم المالي والعيني للمحتاجين، وتوفير الاحتياجات، وقدمت برامج تدريب الكترونية مختلفة، وايضا في حملات التأثير على سياسة الحكومة ومجلس النواب، وكانت هي الافضل في التعامل الالكتروني من الحكومة والهيئات التشريعية والرقابية الاخرى.

8 ـ 8: دور الحكومة في الاستجابة للازمة

إن الذي استطاعت ان تقوم به الحكومة في الاستجابة لمتطلبات كوفيد 19، بالامكان تلخيصه بالآتي:

التعاون مع بعض الجهات المانحة لتأمين المعدات الصحية اللازمة لمواجهة المرض من اجهزة، وزيادة الطاقة الاستيعابية في المراكز الصحية، اضافة الى التنسيق مع بعض الوزارات او القطاعات، مثل الاستفادة من قاعات معرض بغداد الدولي (تابع لوزارة التجارة)، لجعله قاعات لاستقبال المصابين الذين يحتاجون للحجر الصحي. وتم

استخدامه لمدة محددة، وأتفق مع القطاع الخاص لاستخدام بعض الفنادق مجانا للحجر، كما حدث في النجف وكربلاء وبغداد. اضافة لتخصيص مبالغ مالية اضافية لوزارة الصحة لمواجهة المرض.

تخصيص مبالغ قليلة لبعض المحتاجين (25 دولار لكل شخص)، لسد العجز نتيجة انحسار فرص العمل لاصحاب الدخل اليومي او الذين أبعدوا من اعمالهم.

زيادة في بعض الحالات للاعانات عبر زيادة في تخصيص شبكة الحماية الاجتماعية.

ولغرض الترشيد في الاستخدام الافضل للاموال، فانها عمدت الى قطع بعض الرواتب من المتمتعين بأكثر من راتب او الذين يستلمون رواتب وفق قوانين، اعترضت عليها جماهير التظاهرات، وقللت من رواتب بعض الفئات ذات الرواتب العالية في الدولة (وجاءت هذه الاجراءات نتيجة انحسار ايرادات الدولة، وايضا بسبب مطالب التظاهرات).

8 ـ 9: خلاصة دور المجتمع المدني في التعامل اثناء الاستجابة لكوفيد 19

نستطيع القول ان دورا كبيرا لمنظمات المجتمع المدني تم رصده، للاستجابة لمعالجة تداعيات الجائحة، وهناك دورا كبيرا وواضحا وملموسا للمبادرات التطوعية الشبابية ومن الجنسين في هذه الاستجابة التي كانت سريعة ومتنوعة، وشملت الفئات الاكثر ضعفا، وخاصة فيما يخص الاعانات المالية والغذائية والدوائية وغيرها، وشملت فئات اكثر، ممن كان بحاجة الى قناني الاوكسجين، التي وفرت منها الالاف من قبل هذه المنظمات والمجموعات التطوعية، وظهر واضحا تحسن صورة المجتمع المدني امام الجهات الرسمية وغير الرسمية، عبر كتب الشكر والتقدير من رئيس مجلس الوزراء ونوعية الخدمات المتنوعة التي تقدمها، ولجوء العديد للمنظمات لتلبية احتياجاتهم.

كما انه لم تكن هناك استراتيجية واضحة للاستجابة من قبل المجتمع المدني، الا ان الاستجابة تغيرت مع تطور الاوضاع الصحية، فبعد ان كانت تقتصر على تقديم الاعانات الغذائية والمالية تطورت الى تقديم خدمات واستشارات صحية مباشرة او غير مباشرة عبر الاتصال الهاتفي وصفحات التواصل الاجتماعي المختلفة.

لاشك ان الشراكات المتعددة والمختلفة كان لها دور ايجابي، كالتجار وشركات القطاع مع المنظمات والمجموعات التطوعية، والحكومية وغيرها، وشهد العراق تدخلا واسعا من المؤسسة الدينية والنجف الأشرفمنها خصوصا (كونها الاكثر دخلا، وتملك فعاليات اقتصادية مختلفة).

8 ـ 10: الدروس المستفادة

برغم التشظي في عمل المنظمات وعدم وجود تشبيك واضح الا ان تنسيقا جيدا تم رصده والاشارة اليه عند بعض اللقاءات والاجتماعات بين هذه المنظمات والمجموعات التطوعية وحتى كان يشمل محافظات اخرى.

كان من الممكن ان تستمر بعض المشاريع الاخرى المتعلقة بنشر الوعي والدعم النفسي، ومشاريع توليد الدخل للفئات الضعيفة. وان تقوم بنشر تقارير علنية بحيث تصبح عمليات الدعم متاحة لعدد اكبر من المحتاجين اليها.

نستطيع التأكيد على ان الشفافية امام الجهات المانحة شجعت المانحين والمتبرعين المحليين من تجار وشركات القطاع الخاص، وحتى بعض اصحاب الدخول العالية على تقديم دعم اكثر لحملات المساعدة.

العمل على تحشيد متطوعين اضافين اكثر تخصصا في الخدمات، كالاطباء، والدعم النفسي، والفنيين المعنيين بالمعدات الطبية او الاحتياجات الاخرى التي تتطلبها اي حملة لتلبية احتياجات المواطنين وخاصة من اصحاب الدخل المحدود.

8 ـ 11: مبادرة العطاء ـ عراقي

اطلقت الأمانة العامة لمجلس الوزراء حملة (العطاء ـ عراقي) فقد وجهت دعوة لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة في الحملة الوطنية لمواجهة تداعيات ازمة فيروس كورونا والتقليل من اثاره على المجتمع العراقي وتم تكليف دائرة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالامانة العامة لمجلس الوزراء بهذا العمل حيث أنشأت هذه الدائرة منصة الكتروني من خلال نماذج google form لتتيح لمنظمات المجتمع المدني في العراق إمكانية توثيق حملاتها الكترونيا، ودعت مكاتبها ومنسقيها في بغداد والمحافظات لرصد مدى جدية وحقيقة هذه الحملات التي يقوم بها المجتمع المدني وأصدرت على ضوء ذلك تقريرها التراكمي الثاني عشر تحت عنوان (الحملة الوطنية للمنظمات غي الحكومية لمواجهة اثار فيروس كورونا..العطاء ـ عراقي) حيث رصد التقرير مشاركة (920) منظمة مجتمع مدني محلية وفروع المنظمات الأجنبية العاملة في العراق في اكبر حملة تشاركية للمجتمع المدني في العراق في تاريخه الحاضر وقد قدمت المساعدات لقرابة (4،897،994) مواطن عراقي في 18 محافظة عراقية من خلال (11950) حملة توزعت في (2140) حيا سكنيا موزعة في (116) قضاء وناحية وعلى امتداد المحافظات الثمانية عشر تمثلت في (توزيع الأغذية ومواد التعقيم والكمامات والكفوف وتعفير المناطق وتوزيع المواد النوعية وملابس الأطفال والمبالغ النقدية وأجهزة توليد الاوكسجين والبدلات الطبية واسطوانات الاوكسجين وأجهزة قياسه (الاوكسي ميتر) والمنشورات التوعوية وحملات التوعية الميدانية او عبر منصات التواصل الاجتماعي وحملات الدعم النفسي في ظل الحظر الشامل بالإضافة الى حملات دعم الكوادر الصحية والقوات الأمنية. وويوضح الجدولان الآتيان خلاصات رقمية لهذه الحملة الكبرى.

جدول (1 ـ 8): عدد الحملات والبوسترات التوعوية والاغاثية التي قامت بها ووزعتها منظمات المجتمع المدني في العراق للفترة (اذار ـ تشرين الأول 2020) ضمن مبادرة العطاء ـ عراقي

المحافظة	العدد
بغداد	267124
الانبار	205298
واسط	193515
النجف الاشرف	132709
البصرة	128011
نينوى	120918
كربلاء المقدسة	120415
السليمانية	55425
صلاح الدين	54526

المحافظة	العدد
ديالى	43786
بابل	42122
ذي قار	36246
كركوك	31773
الديوانية	35494
ميسان	23697
المثنى	18770
دهوك	13171
أربيل	8100

جدول(2 ـ 8): المواد التي تم توزيعها خلال حملة العطاء ـ عراقي

المادة	عدد المستفيدين
مواد توعية	1531100
تعفير	1481243
أغذية	1459353
كمامات	1376604
مواد تعقيم	1023912
كفوف	688605
مبالغ مالية	394819
ملابس أطفال	249249
أسطوانات اوكسجين	22445
بدلات طبية	20663
جهاز إعطاء الاوكسجين	18944
جهاز قياس اوكسجين	17847

8 ـ 12: التمويل:الازمة الدائمة لمنظمات المجتمع المدني

ستبقى قضية تمويل أنشطة منظمات المجتمع المدني في العراق واحدة من التحديات الكبرى خلال هذا العام وما سيليه، اذ تحتاج منظمات المجتمع المدني في العراق إلى رعاية الهيئات الدولية المتخصصة والعمل معها لمواجهة بعض الصعوبات، لا سيما ما يتعلق منها بالتمويل، وهو ما يضمن عدم تأثر المؤسسات المدنية بتوجهات الجهات الممولة، ولعل الحرص على اقتطاع جزء من الأموال التي خصصت لإعادة إعمار العراق لدعم مؤسسات المجتمع المدني سيفيد في نهوض الأخيرة، بالعمل على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجله.

اذ تعد مشكلة التمويل لمشاريع ونشاطات المجتمع المدني معضلة ذات ابعاد كثيرة يصعب الإحاطة بها، اذ لازالت كثير من المنظمات تعتمد على التمويل الخارجي الذي يضعها امام صعوبات وازمات كثيرة لعل أهمها

هو ربط برامجها ببرامج الممول الخارجي، والوصمة التي تلحقها داخليا والتي تتمثل بوصمها بالعمل وفق اجندة خارجية وتخوينها والتشكيك بوطنيتها وخضوعها لمتطلبات الدول الممولة، وكذلك قدرة هذه المنظمات المحلية على منافسة مثيلاتها الإقليمية والدولية على الحصول على هذا التمويل، بالإضافة الى قدرة كوادرها على كتابة التقارير والخطط التي تجعلها اهلا للحصول على التمويل، وخاصة من المنظمات الدولية التي تطلب تقارير وخطط للتمويل عالية المستوى، وغيرها من مشاكل التمويل الخارجي التي قد يطول الحديث عنها.

في دراسة نشرها المركز الدولي للقانون غير النفعي في تموز (يوليو) 2010 تحت عنوان «التمويل الوطني لمساندة منظمات المجتمع المدني» أن الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني عامل رئيس في تحقيق الأهداف المشتركة من حيث تحسين الأوضاع في البلاد. وتعد منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العديد من البلدان أن صناديق التمويل الحكومية أو مؤسساتها التمويلية ليست مجرد مصدر للحصول على المال من الحكومة بل باعتبارها مؤسسات يمكن لهذه المنظمات أن تعقد معها شراكات وخاصة عندما تكون المنظمات غير الحكومية قد استشيرت من قبل الحكومة عند تأسيس مثل هذه الصناديق.

إلا أن هذه الشراكة في العراق تحتاج إلى تعزيز، إذ لم يتم ذكر منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في قانون الموازنة الفيدرالية العامة، والذي صادقت عليه مؤخرا الحكومة العراقية، بالرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية تتلقى حاليا مساعدات مالية من الحكومة من خلال وزارة التعليم مثلا. وتضمنت الموازنة رفعا لمستوى المنافع الاجتماعية بما فيها منح القروض السكنية للعراقيين، وكذلك للمزارعين لتفعيل القطاع الزراعي. ولكن لم يكن هناك ذكر لتقديم المساعدات المالية لمنظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية.

8 ـ 13: دور المجتمع المدني للمرحلة القادمة

ان عملية استشراف دور المجتمع المدني خلال المرحلة القادمة وخاصة العام القادم وما بعده بحاجة الى المزيد من البيانات التي يمكننا من خلال تحليلها والتعرف على مساراتها استشراف هذا المستقبل، ولكن من خلال ما متوفر لدى الباحث وكذلك من خلال خبرته في المجتمع المدني كونه احد أعضاء مجلس أمناء جمعية مجتمع مدني في العراق يمكنني ان أشير الى الموضوعات الآتية:

1 ـ الدور الأول هو التشجيع على مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، خاصة اننا مقبلين على انتخابات برلمانية قد تغير مسيرة العملية السياسية، اذا ما نجحت القوى التشرينية وناشطي ساحات الاحتجاج في حصد أصوات الناخبين، فهذا الموضوع في غاية الأهمية، وقد عملت منظمات المجتمع المدني في العراق خلال الاجتجاجات التشرينية وما بعدها، وعليها اليوم دور اكبر في العمل على تركيز جهودها باتجاه قوى التغيير وتصحيح مسيرة العملية الديمقراطية من خلال قبة البرلمان.

2 ـ التأكيد على قيام مجتمع مدني مزدهر وقوي وقادر على مساءلة الحكومة والتأثير في السياسيات العامة وهو ما يسنده الكثير من القوانين الخاصة بالشفافية والمساءلة والقوانين الأخرى التي تدفع المجتمع المدني لأخذ دوره الأكبر في هذا الاتجاه.

3 ـ الاستمرار في العمل على تمكين النساء من خلال التعليم والتدريب ومساعدتهن على الدخول في العملية السياسية، على ان يصاحب ذلك انشاء المزيد من المنظمات والمراكز النسائية وخاصة في مناطق وسط وجنوب العراق، بالإضافة الى مشاريع توليد الدخل ومشاريع الدعم النفسي للنساء المعنفات، والكثير من قضايا المرأة التي تقف في اعلى لائحة موضوعات منظمات المجتمع المدني في العراق، وكذلك بالنسبة للمنظمات الدولية التي لازالت تؤكد على الاستمرار في دعم وتمويل قضايا الجندر وحقوق المرأة وكل ما يتعلق بأخذها لدورها كاملا داخل المجتمع والاسرة.

4 ـ توفير التدريب المهني وبناء القدرات لفئات المجتمع المدني، مع التركيز على التنمية التنظيمية (جمع التبرعات وكتابة الاقتراحات والمدافعة عن الحقوق والمصالح وبناء التحالفات وإعداد البرامج وتكنولوجيا المعلومات).

5 ـ بذل الجهود لتوعية الفئات المحلية بحقوقها ومسؤولياتها الدستورية والقضايا الأوسع المتعلقة بالديمقراطية والمجتمع المدني.

6 ـ اعطاء الأولوية لبرامج (تدريب المدربين) وذلك لتمكين الفعاليات المحلية في مختلف المجالات المدنية.

7 ـ إشراك العناصر المعتدلة في المجتمع المدني، لتنشيط النقاش المدني، ولمناهضة التطرف المتزايد للجماعات المسلحة وفرض سلطة القانون والدعوة لنبذ العنف والتهديد والاحتكام للقانون وفرض دولى المواطنة ـ القانون.

8 ـ العمل على القيام بحملات الضغط من اجل اصدار المزيد من القوانين التي تحفظ حقوق الانسان وتحد من العنف، ومنها قانون الحماية من العنف الاسري الذي تأخر تشريعه بسبب التجاذبات السياسية.

9 ـ التوجهات العالمية الجديدة، وخاصة في مجال البيئة والتغيرات المناخية، ذلك لانه من الموضوعات المهمة في القرن الواحد والعشرين والتي ستبقى تفرض نفسها على العالم.

11 ـالعمل في اطار موضوع توفير لقاحات لفيروس كورونا والتي قد يسهم المجتمع المدني فيها بشكل فاعل، من خلال حملات المداف،عة او من خلال التواصل مع المنظمات الدولية لغرض توفير اللقاح لكل العراقيين فهناك توجه عالمي نحو توفير القاح مجانا او بكلف منخفضة للبلدان التي اثر الوباء على اقتصاداتها وادخلها في ازمة ديون وركود اقتصادي والعراق احد هذه الدول.

12 ـإنشاء المزيد من شبكات المدافعة والتمكين للمجتمع المدني، اذ ان المجتمع المدني في العراق لازال بحاجة للمزيد من التعاون والتشبيك والنمو فيما بين منظماته الفاعلة ومساعدة المنظمات الناشئة لغرض نموه بالاتجاه الصحيح، فالتجارب العالمية تقول انه لا يمكن لمنظمة مجتمع مدني واحدة ان تنمو في الاتجاه الصحيح لوحدها، لان العمل التشاركي هو السبيل الأمثل لنمو المجتمع المدني في العراق.

13 ـعمليات تأهيل المناطق السكنية واعادة توطين المجموعات البشرية فيها، وخاصة قضايا النازحين وقضية تعويض المناطق المتأثرة بالصراع مع داعش وتعويض المتضررين في هذه المناطق والعمل

على تمكين النساء هناك ستبقى احدى الموضوعات المهمة على اجندة منظمات المجتمع المدني في العراق.

14 ـالمجتمع المدني وقضايا التعليم: من الموضوعات المهمة التي بدء المجتمع المدني يركز عليها في الآونة الأخيرة هي قضايا التعليم والتربية وكل ما يرتبط بها وكيف يساهم المجتمع المدني فيها والتي تعد ضمن قضايا التنمية التي تحتاج الى حملة كبرى بسبب ما يعانيه التعليم في العراق.

15 ـالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة يونامي وسائر المنظمات الدولية العاملة في العراق، اذ ان هذه العلاقة يجب تعزيزها اكثر من اجل العمل معا على القضايا الفاعلة وإعطاء دور اكبر للمجتمع المدني في هذا الاتجاه، اذ يعاني المجتمع المدني من تهميش حكومي وعلاقة تجاذب على مر السنوات الماضية، فالمجتمع المدني في كل العالم مكلف دوليا بكتابة تقارير الظل للقضايا التي تطرحها الأمم المتحدة في اجتماعاتها الدورية في مقابل التقارير الحكومية، لذلك فمن الضروري الاستمرار في علاقته مع المنظمات الدولية لتعزيز هذا الجانب

16 ـحماية المدافعين عن حقوق الانسان في العراق واحدة من القضايا المهمة التي يجب على المجتمع المدني الاستمرار في الاهتمام بها

17 ـالعمل على تخليص المجتمع المدني من الرواسب السلبية للثقافة المجتمعية التي ترفع من قيم القبلية والطائفية والمناطقية، وفك الاشتباك بين المجتمع المدني والتنظيمات الحزبية والسياسية، اذ ان الكثير من الكتل السياسية عملت على انشاء منظمات مجتمع مدني لتكون واجهات اجتماعية لها وهو ما يفقد هذه المنظمات حياديتها وانحرافها عن المبادئ الأساسية التي ينبني عليها المجتمع المدني الحقيقي.

18 ـالعمل على دمج بعض منظمات المجتمع المدني، اذ ان عدد ما مسجل من منظمات مجتمع مدني كثير جدا، لكن الدور على الأرض لعدد منها لا يكاد يذكر، لذلك هناك حاجة حقيقية لغربلة هذه المنظمات والعمل على تفعيل دور العامل منها، وهذه احدى التحديات التي تواجه المجتمع المدني في العراق حاضرا ومستقبلا كما انها دليل مصداقيته امام المجتمع ومؤسسات الدولة والمنظمات الدولية والإقليمية التي يتعامل معها بشكل مباشر.

المراجع

1 ـ موقع الأمم المتحدة على الويب

https://www.un.org/ar/sections/resources ـ different ـ audiences/civil ـ society/index.html

2 ـ NGO Unied Nation Department of Economic and Social Affairs

https://esango.un.org/civilsociety/login.do

3 ـ التقرير العاشر لدائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء

http://ngoao.gov.iq/uploads/DOC/10th.pdf

4 ـ **محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي،منظمات المجتمع المدني النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف**، ملتقى المرأة، مدينة تعز، جمهورية اليمن 2009

5 ـ تقرير مركز النماء لحقوق الانسان حول واقع حقوق الانسان في ظل جائحة كورونا

www.alnamaa.org

6 ـ د.وائل عمران علي، بناء القدرات المجتمعية كالية للتدخل الاستراتيجي الداعم لتحقيق العدالة الاجتماعية والحوكمة المجتمعية مع إشارة خاصة الى الحالة المصرية،مصر، المجلة العربية للادراة، مج38 عدد3 سبتمبر 2018

https://aja.journals.ekb.eg/article_17409_22a61e2400a349f3a80ff9c6ed7659c1.pdf

7 ـ حالات العنف الاسري اثناء جائحة كورونا

https://www.al ـ menasa.net/202017/07/|

8 ـ الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية، التقرير التراكمي الثاني عشر (22 اذار لغاية 30 أيلول 2020)

9 ـ لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق https://www.ncciraq.org/ar/archive ـ ar/opneds /ar/item ـ

10 ـ معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص عن أنشطة المانحين وإمكانية بروز المجتمع المدني في العراق تموز 2004

11 ـ جمعية الامل العراقية، موقع مركز النماء لحقوق الانسان، رابط التقرير

https://alnamaa.org/20203184/11/09//

12 ـ ميريام بوتيك، الجريمة الأبدية:وضع حد للاختفاء القسري في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، ديسمبر 2020

13 ـ بعض تقارير جمعية الامل العراقية للعام 2020 للمزيد يتم مراجعة موقع الجمعية على الشبكة العنكبوتية https://iraqi ـ alamal.org/

14 ـ مرهون احمد، دور التمكين في تعزيز قدرة العاملين على الإبداع الإداريدراسة ميدانية بمؤسسة الرقابة التقنية للبناء بوكالتي برج بوعريريج والمسيلة رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد بوضياف، الجزائر 2018

15 ـ جمعية منتدى التواصل، الضغط والمناصرة، اعداد شركة رواد التطوير للاستشارات، 2015

http://twasol.ps/wp ـ content/uploads/201506/. pdf